

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في موريتانيا لعام 2018

الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الدولة جمهورية إسلامية وأن الإسلام هو الدين الوحيد للمواطنين والدولة. ويحق فقط للمسلمين أن يكونوا مواطنين. في أبريل / نيسان، صوتت الجمعية الوطنية على تعديل قانون العقوبات لإنهاء سلطة المحاكم فيما يتعلق بفرض أحكام بالإعدام حسب تقديرها على الردة أو التجديف. أزال التعديل جميع المراجع التي تشير إلى التوبة، مما يجعل عقوبة الإعدام أساساً عقوبة إجبارية في كلتا الحالتين. وحكم على المدون محمد الشيخ ولد محمد ولد امخيطير بالإعدام في عام 2014 بتهمة الردة بعد أن نشر تصريحات مزعومة على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد النبي محمد، والعبودية المتوارثة، والتمييز، وظل محتجزاً في موقع غير معروف، رغم قرار محكمة الاستئناف الصادر في عام 2017 بإخلاء سبيله. في 28 مايو/أيار، أغلقت السلطات الحكومية مركز ديني شيعي، مجمع علي بن أبي طالب في نواكشوط بمنطقة دار النعيم، وبعد ذلك قامت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بمصادرة العقار. وفي سبتمبر/أيلول، أغلقت السلطات مركزاً للتدريب الديني وجامعة عبد الله بن ياسين، وهي كلية للدراسات الإسلامية العليا الخاصة كانت لها صلات بالحزب السياسي الإسلامي "تواصل" الذي كان منتسباً لحركة الإخوان المسلمين. ولأول مرة في تاريخ البلاد، اعتمدت الحكومة سفيراً للكرسي الرسولي (الفاتيكان) في البلاد. وواصلت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي التعاون مع جماعات دينية إسلامية مستقلة وشركاء أجنبية لمكافحة التعصب والتطرف والإرهاب من خلال سلسلة من ورش العمل في جميع الولايات الـ 15.

خلال الاحتفال السنوي بمناسبة عيد الأضحى، جدد الإمام أحمدو ولد لمرابط ولد حبيب الرحمن، شيخ الجامع الكبير في نواكشوط، تحذيراته حول النفوذ المتزايد للإسلام الشيعي في البلاد، وذكر أن على الحكومة قطع العلاقات مع إيران لوقف انتشار الإسلام الشيعي المدعوم من إيران.

ناقش ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير، مسائل التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، مثل وزير الشؤون الإسلامية. وقد أثار المسؤولون في السفارة قضايا تتعلق بالردة والحرية الدينية مع السلطات في عدة مناسبات وحثوا المسؤولين على الإلتزام بقرار المحكمة بخصوص [محمد الشيخ ولد] امخيطير. كما استضاف السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة مآدبتي إفطار ناقشوا خلالها التسامح الديني مع المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمعات الدينية والمدنية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 3.8 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2018). يشكل المسلمون السنة، وفقاً للمصادر الرسمية، حوالي 99 بالمائة من سكان البلاد. ومع ذلك، تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن المسلمين الشيعة يشكلون 1 في المائة من السكان وأن غير المسلمين، ومعظمهم من المسيحيين وعدد قليل من اليهود، يشكلون 1 في المائة أخرى. وجميع المسيحيين واليهود تقريباً هم من الأجانب.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يعرّف الدستور البلد بأنه جمهورية إسلامية ويعترف بالإسلام باعتباره الدين الوحيد للمواطنين والدولة. ويحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين. الأشخاص الذين يرتدون عن الإسلام يفقدون جنسيتهم. القانون والإجراءات القانونية مستمدة من مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية. يتألف الجهاز القضائي من نظام أحادي للمحاكم يستخدم مبادئ الشريعة بصفة أساسية في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية العلمانية في المسائل الأخرى.

يحظر القانون الردة. ويتطلب القانون الجنائي، بصيغته المعدلة في أبريل / نيسان، توقيع عقوبة الإعدام على أي مسلم مدان بالردة، رغم أن الحكومة لم تطبق قط عقوبة الإعدام في هذا الصدد.

كما يعامل القانون الجنائي المعدل التجديف باعتباره جريمة كبرى ويخضع لعقوبة الإعدام. وتزيل التعديلات احتمال أن تنظر المحاكم بعين الاعتبار لتوبة الفرد كعامل مخفف في تحديد العقوبة على الجرائم المتعلقة بالتجديف والردة.

ينص قانون العقوبات على أن العقوبة المفروضة على غير المتزوجين من الجنسين الذين يُقبض عليهم متلبسين بممارسة الجنس هي 100 جلدة والسجن لمدة تصل إلى عام واحد. عقوبة الأفراد المتزوجين المدانين بالزنا هي الإعدام بالرجم، على الرغم من أن آخر عمليات الإعدام بالرجم حدثت قبل أكثر من 30 عامًا. يفرض قانون العقوبات عقوبة الموت بالرجم على من تثبت إدانتهم بممارسة الجنس المثلي بالتراضي. وتطبق هذه العقوبات على المسلمين فقط.

لا تسجل الحكومة الجماعات الإسلامية الدينية، لكن يتوجب على جميع المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات المساعدات الإنسانية والتنمية غير الحكومية المرتبطة بجماعات دينية، التسجيل لدى وزارة الداخلية. ويجب أيضاً أن توافق المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس ديني على الامتناع عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام. ويتطلب القانون من وزارة الداخلية ترخيص جميع الاجتماعات الدينية مسبقاً بما في ذلك اللقاءات التي تعقدها جماعات دينية غير إسلامية، حتى الاجتماعات التي تعقد في المنازل الخاصة.

ووفقاً للقانون، فإن وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي هي المسؤولة عن إصدار وتعميم الفتاوى، ومحاكمة "التطرف"، وتشجيع البحث في الدراسات الإسلامية، وتنظيم رحلات الحج والعمرة، ومراقبة المساجد. وتعيّن الحكومة أيضاً المجلس الأعلى للفتاوى والطعون الإدارية الذي يقدم المشورة للحكومة بشأن تطابق التشريعات مع المبادئ الإسلامية والذي ينفرد بسلطة تنظيم إصدار الفتاوى وحل النزاعات ذات الصلة بين المواطنين وبين المواطنين والهيئات العامة.

يلتزم القانون أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء بأداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على الالتزام بإنفاذ قانون البلاد بما يتفق مع المبادئ الإسلامية.

ويُطلب من المدارس العامة والمدارس الثانوية الخاصة - ولكن ليس المدارس الدولية - تقديم أربع ساعات من التعليم الإسلامي في الأسبوع. كما يشترط أن يكون التعليم الديني باللغة العربية بالنسبة للطلبة المتقدمين للحصول على شهادة البكالوريا.

البلد طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

في 27 أبريل/نيسان، صوتت الجمعية الوطنية على تعديل المادة 306 من قانون العقوبات لإنهاء سلطة المحاكم فيما يتعلق بفرض أحكام بالإعدام حسب تقديرها على الردة أو التجديف. أزال التعديل جميع المراجع التي تشير إلى التوبة، مما يجعل عقوبة الإعدام أساساً عقوبة إجبارية في كلتا الحالتين. ولم تطبق الحكومة من قبل أبداً عقوبة الإعدام بمقتضى المادة 306 ولم تنفذ عقوبة بالإعدام منذ عام 1989.

حكم على المدون محمد الشيخ ولد محمد ولد امخيطير بالإعدام في عام 2014 بتهمة الردة بعد أن نشر تصريحات مزعومة على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد النبي محمد، والعبودية المتوارثة، والتمييز، وظل محتجزاً في موقع غير معروف. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قبل إقرار التعديل الذي يقضي بالغاء سلطة المحاكم في الحكم التقديري بموجب المادة 306، أمرت محكمة الإستئناف بإطلاق سراح امخيطير بعد أن تقرر أنه قد تاب وبالتالي لم يعد يخضع لعقوبة الإعدام. وخلال العام، كان بمقدور امخيطير التواصل مع أسرته ومحاميه وتلقى زيارة واحدة على الأقل من مسؤولين معينين بحقوق الإنسان.

في 28 مايو/أيار، أغلقت السلطات الحكومية مركزاً دينياً شيعياً، وهو مجمع علي بن أبي طالب بمنطقة دار النعيم في نواكشوط، فيما قالت مصادر إعلامية إنها محاولة لعرقلة التعبير الشعبي عن الإسلام الشيعي. وقال مسؤولون حكوميون إن كمية كبيرة من المطبوعات الشيعية المرسلة إلى المركز تمت مصادرتها في المطار على أساس أن توزيعها لم يكن مصرحاً به من جانب الدولة. وبعد الإغلاق، صادرت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي العقار.

اتخذت الحكومة على مدار العام عدة إجراءات ضد الحزب السياسي الإسلامي المعارض "تواصل". في 24 سبتمبر/أيلول، بعد أن ربح حزب تواصل 14 مقعداً في البرلمان ليصبح عموماً ثاني أكبر حزب وأكبر الأحزاب المعارضة، قامت السلطات بإغلاق مركز التدريب الديني الذي يتولى قيادته الإمام الشيخ محمد الحسن ولد الددو، القائد الروحي للحزب. في 26 سبتمبر/أيلول، أغلقت الحكومة جامعة عبد الله بن ياسين، وهي كلية للدراسات الإسلامية العليا الخاصة يقودها أيضاً الإمام الشيخ الددو. استندت هذه الإجراءات إلى قانون عام 2017 الذي يفرض عقوبة جنائية تتراوح بين سنة وخمس سنوات في السجن ضد أي شخص يتحدث بطريقة "مخالفة أو معادية" للمذهب المالكي المهيمن في الفقه الإسلامي السني، وبحسب المصادر اعتبره المواطنون بأنه يعتمد بشكل عام تفسيراً أكثر تسامحاً للإسلام من المذاهب الفقهية السنية المتنافسة.

أفادت منظمات غير حكومية متعددة، خصوصاً تلك التي تقوم بحملات ضد العبودية، بأن الحكومة فشلت في تسجيل تلك المنظمات، مما تركها عرضة لمضايقة السلطات. كما أفادت عدة منظمات مسيحية دولية غير حكومية بأنها لا تزال تعمل بنجاح في البلاد.

واصلت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي التعاون مع جماعات دينية إسلامية مستقلة وغيرها من الجهات الأجنبية المانحة لمكافحة التعصب والتطرف والإرهاب من خلال سلسلة من ورش العمل في جميع الولايات الـ 15. في 18 مارس/ آذار، قامت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بتنظيم ندوة علمية بعنوان "مسؤوليات العلماء في مكافحة ظاهرة التطرف والانحراف الفكري." افتتح الندوة وزير الشؤون الإسلامية أحمد ولد أهل داود وحضرها إمام جامع نواكشوط الكبير بنواكشوط والإمام الأكبر أحمد الطيب

شيخ الجامع الأزهر. في 27 مايو/أيار، نظمت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي حلقة دراسية عن الإرهاب والتطرف وأبرزت الأسباب ووسائل التعامل مع تلك الظاهرة وفقاً لـ "النهج الموريتاني" وهو مكافحة الإرهاب بناءً على الحوار بين الأديان.

بالرغم من عدم وجود حظر قانوني محدد ضد تبشير غير المسلمين، إلا أن الحكومة حظرت مثل هذا النشاط عن طريق تفسير فضفاض للدستور الذي ينص على أن الإسلام هو دين الشعب والدولة. وقد تم حظر أي تعبير علني عن الدين باستثناء الإسلام.

كان بمقدور الكنائس المرخص لها إقامة الشعائر الدينية داخل أماكن العبادة الخاصة بها، ولكن لم يكن بمقدورها التبشير. وهناك شرط حكومي غير رسمي قيّد عبادة غير المسلمين بعدد قليل من الكنائس المسيحية المعترف بها في البلاد. كانت هناك كنائس خاصة بالروم الكاثوليك وكنائس مسيحية أخرى في نواكشوط، وكيهيدي، وأطار، ونواذيبو، وروسو. لم يكن بإمكان المواطنين حضور الشعائر الدينية غير الإسلامية التي ظلت مقصورة على الأجانب. ولم تتخذ وزارة الداخلية إجراءات إزاء طلبات تقدمت بها مجموعة من المسيحيين البروتستانت الأجانب للحصول على تصريح لبناء مكان خاص بهم للعبادة في نواكشوط. وكانت الجماعة قد سعت أولاً للحصول على ترخيص لإنشاء مكان للعبادة في عام 2006، ثم جددت جهودها [للحصول على ترخيص] في عام 2012، وعام 2016، وكانت لا تزال بانتظار الحصول على الموافقة بحلول نهاية العام.

في 23 أكتوبر/تشرين الأول، قبل الرئيس محمد ولد عبد العزيز أوراق اعتماد مايكل باناخ كسفير غير مقيم للكرسي الرسولي في البلاد. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ البلاد، التي تعتمد فيها الحكومة سفيراً من الكرسي الرسولي (الفاتيكان).

ظلت حيازة مطبوعات دينية غير إسلامية أمراً مشروعاً رغم أن الحكومة استمرت في منع طباعتها وتوزيعها. احتفظت الحكومة بقناة تلفزيونية قرآنية وبمحنة القرآن الكريم الإذاعية. وقد رعت المحطتان برامج منتظمة حول مواضيع الاعتدال في الإسلام.

استمرت الحكومة في توفير التمويل للمساجد والمدارس الإسلامية الخاضعة لها. وكانت الحكومة تدفع مرتباً شهرياً مقداره 5,000 أوقية (140 دولار) إلى 200 من الأئمة الذين اجتازوا فحصاً أجرته لجنة من أئمة المساجد ومديري المدارس الإسلامية الممولين من الحكومة. ودفعت الحكومة أيضاً رواتب شهرية تتراوح بين 2,500 إلى 10,000 أوقية (70 إلى 280 دولار) لـ 30 من أعضاء الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا، وهو هيئة أنشئت لتنظيم العلاقة بين المجتمع الديني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

ظلت حصص الدراسات الإسلامية تشكل جزءاً من المنهج الدراسي ولكن حضور تلك الحصص لم يكن إلزامياً وليس شرطاً للتخرج. لم تكن نتائج تلك الحصص الدراسية ذات أهمية كبيرة في الامتحانات الوطنية التي تحدد القبول في مستوى التعليم واستكمالها. بالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير أن الكثير من الطلبة لم يحضروا تلك الحصص الدينية لعدد من الأسباب العرقية اللغوية، والدينية، والشخصية. واستمرت وزارة التعليم الوطني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي في التأكيد مجدداً على أهمية برنامج التعليم الإسلامي في المستوى الثانوي. وفي هذا الصدد، اعتبرت الحكومة أن التعليم الديني هو أداة لحماية الأطفال والمجتمع ضد التطرف وأيضاً لتعزيز الثقافة الإسلامية، وفقاً للتقارير.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في 21 أغسطس/آب، خلال احتفالات عيد الأضحى، جدد إمام الجامع الكبير في نواكشوط أحمد ولد لمرايط ولد حبيب الرحمن تحذيره حول النفوذ المتزايد للإسلام الشيعي في البلاد كما صرح [الإمام] الرحمن، للسنة الثالثة على التوالي، بأنه يجب على السلطات الحكومية قطع العلاقات مع إيران لوقف المد الإسلامي الشيعي المدعوم من إيران.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

ناقش ممثلو السفارة الأمريكية، بمن فيهم السفير، الحرية الدينية مع مسؤولين كبار في الحكومة، بمن فيهم مسؤولون في وزارة الشؤون الإسلامية. وأثار مسؤولو السفارة قضايا الردة والتجديف وموضوعات أخرى تتعلق بالحرية الدينية مع السلطات في عدة مناسبات. وحث السفير السلطات على ضمان شفافية الإجراءات القضائية كما أصر على إخلاء سبيل المدون المحتجز امخيطير وفقاً لأمر المحكمة الصادر في عام 2017.

وعقد السفير لقاءات دورية مع القادة الدينيين لمناقشة التسامح الديني. في 23 مايو/أيار، استضاف السفير مأدبة إفطار في نواذيبو، في الجزء الشمالي في البلاد، حضرها مسؤولون محليون وإعلاميون وقادة دينيون وممثلون عن المجتمع المدني. في 31 مايو/أيار، استضاف السفير أيضاً مأدبة إفطار في نواكشوط حضرها وزير الشؤون الإسلامية وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين والصحفيين وقادة المجتمع المدني. في 1 سبتمبر/أيلول، سافر أبا محمد محمود، رئيس جمعية حقوق التسامح وحوار الحضارات غير الحكومية المحلية، والتي قادت حملات عامة بارزة للغاية للتنديد بالتطرف الديني والعنف، إلى الولايات المتحدة في برنامج تبادل مع الحكومة الأمريكية لتشجيع الحوار بين الأديان والحرية الدينية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، زار إمام أمريكي الجنسية البلاد بموجب برنامج التبادل الحكومي الأمريكي لتعزيز أهمية الإسلام المعتدل [والتحدث عن] الإسلام في الولايات المتحدة. قدم الإمام عرضاً عن الإسلام في الولايات المتحدة في المؤتمر الدولي السنوي للأئمة المعتدلين المنعقد في نواكشوط في 16 نوفمبر/تشرين الثاني وشارك في التنسيق لعقد جلسة عن "الإسلام في أمريكا" في المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.